محمد عبدالله العزام - الرياض

، في أثناء الاحتفال بالذكرى الألفية لأبي
نُشر كتاب بعنوان «شرح ديوان المتنبي
اء العكبري المسمّى بالتبيان في شرح
على تحقيقه الأساتذة مصطفى السقا
ي وعبدالحفيظ شلبي . وليس هنا مجال
في تلك النشرة من وجوه الخلل ، ما عدا
المحققين الثلاثة لم يوفقوا في توثيق نسبة
ه رغم أنه يتحدث عن نفسه ومشايخه بما
عكبري (المتوفى ببغداد سنة ٦١٦) ، ويدل
أنه كان في سن مشايخ العكبري . وقد
م من الاعتماد على طبعة كلكتا الهندية
١٢٦ هجرية ، والطبعات المنقولة منها دون
وطات الكتاب .

دكتور مصطفى جواد - رحمه الله - في
الشرح ليس للعكبري ألبتة ، وترجح لديه
لعفيف الدين أبي الحسن علي بن عدلان
ما قاله : إن بعض النسخ جاءت غفلاً من
ظهر أن بائع النسخة الهندية أو مهديها
ها مؤلفًا فاختار العكبري لشهرته ؛ لأنه
أنه شرح شعر المتنبي (٢) .

حققون الثلاثة نشر الكتاب بالتصوير سنة
تدركوا الخلل الذي وقع ولم يشيروا بكلمة
ور مصطفى جواد ؛ فاستقر في الأذهان
أنه للعكبري ولا يزال أكثر الباحثين ينسبونه إليه ، وزاد البلاء بعد تصوير الكتاب أو تزويره مرارًا في لبنان وغيره.

(٢) والعبرة من ذلك أن توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف شرط مهم وركن أساسي من أركان التحقيق لا يصح أن يفرِّط فيه المحققون إطلاقًا ، وأنه لا يكفي أن يوجد اسم إنسان ما على كتاب لتصح نسبته إليه . وكذلك لا يصح أن يتعصب المحقق لرأي بعينه أو يندفع في نسبة الكتاب إلى المؤلف المشهور ؛ بل عليه أن يستقرئ الأدلة والقرائن في حياد وموضوعية ليصل إلى الرأي الصحيح أو الراجح. ولعل خير مثال على ذلك:لما فعله الدكتور طه حسين - رحمه الله - في نشرته لكتاب «نقد النثر» المنسوب إلى قدامة بن جعفر ، فقد جزم بأنه ليس له (٣) ، وأحسن بذلك غاية الإحسان ؛ لأهما قاله ثبتت صحته فيما بعد عندما عثر على مخطوطة جديدة تتضمن اسم المؤلف الحقيقي .

ولكن بعضهم يندفع في توثيق الكتب التي ينشرونها بناء على شواهد وقرائن واهية ، ثم يتضح خطؤهم بعد أن يسير الكتاب في الآفاق وتشاد عليه دراسات وآراء وأحكام وقد يكون لهم بعض العذر إذا استجدت حقائق بعد نشر الكتاب ، أما إذا كانت الحقائق بين أيديهم أو قريبة منهم فلا عذر لهم .

(٣) ويظهر أن القصة تتكرر بحذافيرها وما أشبه الليلة بالبارحة !! فقد نشرت دار المعارف في سنة ١٩٨٦